بتاريخ 26 رجب 1445
الاوامر

الجلسة 65

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمْ
الْحَمْدُ للّه رَبِّ الْعَالَمِينْ وَصَلَى الله عَلَىٰ سَيِّدَنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينْ

فَذلَكَةُ مقالةِ المحقّق الاصفهانيّ في حَلّ الجبر

لقد ناقَش المحقّق الاصفهانيّ شبهةَ الجبر بإجابةٍ بارعةٍ تماماً، بينما الشيخ الآخوند قد أخفَقَ في الإجابة وتَزحلَقَت خُطاهُ في وَرطةِ الجبر بحيث قد عبّر في النّهاية قائلاً: «قَلم به اينجا رسيد و سر بشكست، قد انتهى الكلام في المقام إلى ما ربما لا يسعُه كثير من الأفهام» فهذا التعبير يُعرِبُ عن انتهاء التسائلات في هذه المرحلة إذ لا يُطيقُ أحدٌ الإجابةَ الحاسمةَ سوى المعصومين عليهم السلام، إذن فمقولةُ الشيخ الآخوند ستُفضي إلى الجبر مؤكّداً، وهذا نظيرُ صعود جبرائيل(عليه السلام) إلى مستوى "قابَ قَوسَين" حيث لو صعدَ إليها لاحترقَ تماماً وفقاً لتصريحِه للنبيّ الأكرم إذ قد عجزَ عنه نهائيّاً فكذلك النقاش حول الإرادة الأزليّة و السعادة أو الشقاوة الذاتيّة.

بينما المحقّق الاصفهانيّ قد أجادَ في هذا الحقل هاتِفاً بأنّ المعيارَ هو تحقّق الفعل الاختياريّ عن إرادةِ الفاعل فحسب فلا تَهُمُّنا نوعيّةُ الإرادة سواءٌ تَسلسَلَت إلى الإرادات الاختياريّة للبشر أم انتَهَت إلى الإرادةِ الذاتيّة الإلهيّة بحيث أصبحت ضروريّةً، فكلا الشّقّين لا يَمُسّانِ الفعلَ الاختياريّ لدى الفاعل بل سيَصدُر الفعلُ عن اختيار البشر على أيّةِ حالة، و هذا هو المحورُ الرئيسيّ لدرءِ الجبر، ثمّ نَقَض المحقّقُ على الجَبريّينَ بأنّ الإرادةَ الإلهيّةَ الذاتيّة تُمثّلُ عينَ ذاتِه تعالى بحيث يُعدّ كلاهما ذاتيّان وجوداً فلو اعتقدَ الجبريّ بأنّ الإرادةَ الذاتيّة عينُ الذاتِ الإلهيّ لاستتبَعَ أن يُصبحَ الفعلُ الإلهيّ ضروريّاً أيضاً لأنّ فعلَه تعالى نابعٌ أيضاً عن إرادةٍ ضروريّةٍ، بينما لا يَلتزِمُ الجبريُّ- المَعتُوه- بالجبر تجاه الله سبحانَه.

الإجابة الثّانية للمحقّق النائينيّ تجاهَ مُعضلةِ الجبر

إنّ المحقّقَ النائينيّ قد خاضَ النقاشَ ضمن أجود التقريرات مُعتقداً بأنّ في النّفسِ عنصراً رابعاً ما بين الإرادة و حركةِ العضلات و هو الاختيارُ أو الطّلب، فتَترتّبُ العناصرُ النفسانيّةُ بالشّكل التالي: التصوّر و التصديق و الإرادة و الاختيار -الطلب- و انطلاقِ العَضَلات نحوَ المُتَطلَّب، و هذا الاختيار يُعدّ فعلاً من أفعال النفس لا صفةً من صفاتِ النّفس فبالتالي ستُصبحُ النسبةُ ما بين الفعل و الحركة هي نسبةُ الفاعلِ إلى الفعل لا نسبةُ العلة و المعلول، حيث إنّ الفاعلَ يَنوي في نفسِه إنجازَ الفعل عملاً.

نعم إنّ مقدّمات الإرادةِ كالتصوّر و التصديق و الإرادةِ تُعَدّ عديمةَ الاختيار إلا أنّ عنصرَ الاختيارِ الذي هو معلولُ الإرادة سيَظَلُّ على ذاتِه الاختياريّ فبمجرّد أنّ المقدّمات -العلل- هي عديمةُ الاختيار لا يَستدعي أن يُصبِحَ المعلول -الاختيار- عديمَ الاختيارِ أيضاً، إذن فعنصرُ الاختيار هو الذي يَتسَبَّب بتحرّك العضَلاتِ نحوَ المُتطلَّب.

ثمّ استدَلَّ المحقّق النائينيّ على تواجدِ الاختيار بأنّا نَستَشعِر في جوفِنا بأنّ للنّفس سلطنةً تامةً على تحريك العضلاتِ بحيث تُعدّ مالكةً لإيجاد الحركاتِ العَضَلانيّة فلو أصبحَ الاختيارُ -الذي هو معلولُ الإرادةِ- غيرَ اختياريٍّ أيضاً لتَحَرَّكت أعضاءُ البدن بلا اختيارٍ و لا شُعورٍ أساساً بينما نَجد وجداناً بأنّ نفسيَّةَ الفاعل تُعدّ مختارةً و مُهيمِنَةً على تحرّك العَضَلات تكويناً فلا نَتعقّل جبريّةَ الأفعال وفقاً لهذا التقريب بل الفعل يَستنِد إلى اختيار فعلِ النّفس بحيث لا عليّةَ ما بين الفعل و الفاعل لكي يَلتَصِقَ الفعلُ بالإرادة دوماً ولا يَنفَكَّ عنها ليَتولَّدَ الجبرُ بل المريدُ فاعلٌ فحسب، فبالتالي، قد تَسَجَّل الاختيارُ كعنصرٍ رابع، و هذا هو أساسُ مقالةِ

المحقّق النائينيّ في هذه الساحة.

ثمّ استدلّ المحقّق على أنّ النسبةَ فاعليّةٌ لا عليّةٌ، بأنّ في فاعليّة العمل نَفتَقِرُ إلى المرجّح كالتصور و التصديق و الشّوق النفسانيّ بحيث ستَختارُ النفسُ إنجازَ ذاک العمل بلا عليّةٍ في البين.

إن قلت: إنّ الاختيارَ مقهورٌ مثلُ الإرادة إذ سنَنقُل الكلامَ إلى من هذا الاختيار إلى الاختيار المسبَق فيَتسلسل ـ وفقاً لتسلسل الإرادات ـ حتى يَنتَهي إلى الاختيار الذاتيّ وهو اختيار الله فحسب فعادَت إشكاليّةُ الجبر كما طُرِح حول الإرادة.

قلت: إنّ عنصرَ الاختيار وليدُ خلقةِ النّفس البشريّ فبالتالي لا نَفتقِرُ إلى إرجاعِ اختيار البشر إلى الاختيار الذاتيّ الإلهيّ –إلى علةٍ خارجيّة عن النفس– بل كافّة أفعالِ البشر عالقةٌ على فاعليَّة النفس فحسب، ويَدعَمُ ذلک أنّ قاطبةَ أفعالِه الصادرة تَنتَسِبُ عرفاً إلى نفسِ الإنسان نظراً لفاعليَّتِه.

نعم من حيث قدرة النفس على الفعل يَنتَسِب العملُ إلى الله تعالى أيضاً عقليّاً، إلا أنّ المحورَ هو الفعلُ المباشريّ و هو الإنسان، و من خلاله سيَتلألأ معنى "الأمرِ بين الأمرين" حيث إنّ المعلولَ –المخلوق أو الفعل– لا يَقَعُ معلولاً لعِلَّتَين فعلّةُ الفعل المباشريّ هو الإنسان نظراً لصدق الانتساب العرفيّ رغمَ أنّ البشرَ لا استقلالَ له في الفعل إذ جذرُ القدرةِ قد نبعَ من الله تعالى، ولكنّ عدمَ الاستقلاليّة لا يُنتِجُ الجبرَ في الأفعال بل الميزانُ هو مَنشأُ الفعل الصادر الذي يَخلُقُه النفس البشريّ الحائزُ للاختيار ببركةِ إفاضة القدرة من الله تعالى: فنَفَختُ فيه من روحي.

فحصادُ الكلام ضمن المقام أنّ حركةَ العضَلات لم تَقَع معلولةَ الإرادة بل معلولةَ عنصر الاختيار المخلوق من قِبَل النفس الإنسانيّ فإنّ الاختيارَ صفةٌ رابعةٌ ضمنَ النّفس رغمَ أنّ التصور و التصديق و الإرادةَ تُعدُّ صفاتٍ عديمةَ الاختيار إلا أنّها لا تَقدَح بعنصرِ الاختيار، ثمّ يُشير المحقّق النائينيّ إلى نُقطةٍ لافِتةٍ للنظرِ ـ تَنسَجِم مع مُعتقدِ المحقّق الاصفهانيّ بأن الفعل الصادر من الاختيار ـ قائلاً: [1]

«فالحق فيه أيضاً ان هناك مرتبة أخرى بعد الإرادة تسمى بالطلب و هو نفس الاختيار و تأثير النّفس في حركة العضلات وفاقا لجماعة من محققي المتأخرين و منهم المحقق صاحب الحاشية(قده) و البرهان عليه أن الصفات القائمة بالنفس من الإرادة و التصور و التصديق كلها غير اختيارية فان كانت حركة العضلات مترتبة عليها من غير تأثير النّفس فيها و بلا اختيارها فيلزم أن لا تكون العضلات منقادة للنفس في حركاتها و هو باطل وجداناً فان النّفس تامة التأثير في العضلات من دون ان يكون لها مزاحم في سلطانها و ملكها و للزم أن تصدق شبهة امام المشككين في عدم جواز العقاب بان الفعل معلول للإرادة و الإرادة غير اختيارية و ان لا يمكن الجواب عنها و لو تظاهر الثقلان كما ادعاه و اما الجواب عنها بان استحقاق العقاب مترتب على الفعل الاختياري أي الفعل الصادر عن الإرادة و ان كانت الإرادة غير اختيارية فهو لا يسمن و لا يغنى من جوع، بداهة أن المعلول لأمر غير اختياري غير اختياري، و تسميَتُه إرادياً ـ من جهة سبقه بالإرادة من غير اختيار ـ لا يوجب عدم كون العقاب ظلما و تعديا في حق العبد المسكين العاجز المقهور في إرادته التي لا تنفك عن الفعل بل (يُعدّ العقاب ظلماً ف) يلزم أن يكون الباري جل و علا مقهوراً في أفعاله فان الإرادة التي هي علة تامة لوجود المعلولات عين ذاته، و من البديهي أن ذاته تعالى و تقدس غير اختيارية له تبارك و تعالى (و الحاصل) أن علية الإرادة للفعل هادم لأساس الاختيار و مؤسس لمذهب الجبر بخلاف ما إذا أنكرنا علية الصفات النفسانيّة من الإرادة و غيرها للفعل و قلنا بأن النّفس مؤثرة بنفسها في حركات العضلات من غير محرك خارجي و تأثيرها المسمى بالطلب انما هو من قبل ذاتها فلا يلزم محذور أصلا و يثبت الأمر بين الأمرين كما هو المذهب الوسط و بهذه النظرية الدقيقة المثبتة للأمر بين الأمرين كما صرحت به روايات أهل البيت عليهم السلام يستدل على الحق فيهم و معهم فانه مما أعيا إدراكه عقول الفلاسفة و ذوي الأفكار»

و لكن نُلاحظ على البداهة المذكورة بأنّه لو أصبحتِ الإرادةُ –العلة– ذاتيّةً و ضروريةً كإرادة الله تعالى لما استَتبعَ قهريّةَ الاختيار أيضاً فلا نُسلّم الكبرى التالية: بأنّ العليّةَ –الإرادة– القهريّة يَتسبّبُ بقهريّةِ المعلول –الاختيار– بل رغمَ ضروريّةِ الإرادة و قهريّتِها إلا أنّ الأفعالَ المعلولة للإرادة تُعدّ اختياريّة مؤكّداً نظيرُ إرادةِ الباري تعالى حيث إنّ إرادتَه ضروريّةٌ مع اختياريةِ الأفعال.

فهذا التغايرُ ما بين قهريّةِ العلة و اختياريّةِ المعلول لا يَضرِبُ السّنخيّةَ ما بين العلة و المعلول ، إذ بمجرّد أن يَختارُ النفسُ هذا الطرفَ أم ذاک الطرف ستتعلّقُ الإرادةُ بنفس الاختيار أيضاً بحيث يُريدُ المختارَ الذي انتخَبَه النفس، فلا تتخالَفُ الإرادة مع الاختيار من هذا البُعد.

---

[1] أجود التقريرات، ج1، ص: 90